جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرَّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرَّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508

Special Issue, November 2022

إصدار خاص - نوفمبر 2022

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث العدد الخاص، نوفمبر 2022

الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1. التغاير في القراءات القرآنية بالتنوين والإضافة مفهومه وحقيقته وأثره في المعنى	29-1
2. موقف العلماء من قراءة الإمام ابن عامر في قول الله تعالى: وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ	49-30
3. جهود القراء في الأندلس في علوم القراءات، وأبرز الإنتاج العلمي من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس	75-50
4. أثر ضعف التفكير على الفرد والمجتمع في ظلال سورة الفرقان دراسة موضوعية	96-76
5. مَنْهَجُ الإِمَامِ البَرْقَانِيِّ فِي التَّعْدِيلِ مِنْ خِلَالِ سُؤَالَاتِ الخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ	128-97
6. آراء الإمام ابن عابدين في الحرب والجهاد دراسة فقهية تحليلية	152-129
7. دراسة لقاعدة عدم النقل أو عدم الورود وتطبيقاتها عند الشافعية	185-153
8. شروط اختيار رئيس الدولة دراسة مقارنة بين الفقه والدستور الصومالي	230-186
9. تفريق الدين وأثره في الأمة	256-231
10. الفرق الباطنية المعاصرة النصيرية أنموذجًا	292-257

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف

نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم تويالا
- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم محمد أحمد البيومي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ أشرف زاهر محمد سويفي
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج
- الأستاذ المشارك الدكتور/ دكوري عبد الصمد
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي سيد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد العالي باي زكوب
- الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر خضر ميلاد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات بستان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد الحلواني
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد السيد إبراهيم البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ وليد علي محمد السيد الطنطاوي
- الأستاذ الد كتور/ ياسر محمد الطرشاني
- الأستاذ الد كتور/ يوسف محمد عبده محمد العواضي

Arrasikhun Journal, Special Issue, November 2022

ISSN: 2462-2508

التغاير في القراءات القرآنية بالتنوين والإضافة مفهومه وحقيقته وأثره في المعنى

د. ابتهال بنت حسن بن عبد الله عزوز

الأستاذ المشارك بقسم القراءات

جامعة أم القرى

ehazzouz@uqu.edu.sa

الملخص

يتناول هذا البحث قضية التغاير في القراءات القرآنية بالتنوين والإضافة، مفهومه، وحقيقته، وأثره في المعنى. وهو يهدف إلى بيان حقيقة التغاير في القراءات القرآنية، وأن للتغاير بالتنوين والإضافة استجلاء لوجوه القراءات، وأثرًا في المعنى. ويدرس البحث نماذج من الآيات القرآنية التي وردت فيها قراءات اختلفت بالتنوين والإضافة، وكان في توجيهها أثرًا على المعنى في كتب التفسير، والنحو، واللغة، على سبيل المثال لا الحصر، أما المنهج المتبع فهو المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي. ومن أبرز نتائج وتوصيات البحث: 1- الصلة الوثيقة بين القراءات القرآنية، وعلم النحو، واللغة، حيث كانت القراءات منهلًا فياضًا يبنون عليها قواعدهم، ويستمدون منها شواهدهم.2- إن معنى التغاير في اللغة، يدور على أصلين: هما الاختلاف، والمنفعة، وقد تحققتْ المنفعة في تغاير القراءات القرآنية للعباد، بالتخفيف عليهم في القراءة، وفي الأحكام، وفي المعاني المترتبة عليها. 3- أن يُعنى المتخصصون في علم القراءات ببيان أثر تغايرها في المعنى التفسيري، وفي آيات الأحكام.

الكلمات المفتاحية: القراءات – التغاير – الإضافة – التنوين– الأثر– المعنى

Abstract

This research deals with: Variation in the Qur'anic readings by addition and tanween: its concept, reality and impact It aims to clarify the reality of the variation in the Qur'anic readings, and that the variation by tanween and adding elucidates the faces of the readings, and has an impact on the meaning. The study used the inductive and descriptive method .the most important results and recommendations -1 The close relationship between the Qur'anic readings, grammar, and language, as the readings were abundant sources on which to build their rules, and derive their evidence from them-2.The meaning of variation in the language revolves around two origins: difference, and benefit. Benefit has been achieved in the variation of Qur'anic readings for the servants, by easing them in reading, in rulings, and in the meanings arising from them -3.That specialists in the science of readings are concerned with explaining the effect of their variation in the explanatory meaning, and in the verses of the rulings.

Keywords: Readings: Variation - Addition - Tanween - Effect – Meaning.

المقدمة

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً كثيراً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، أنزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً، وأعجز الثقلين عن الإتيان بمثله، ولو كان بعضهم لبعضٍ ظهيراً ...

والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، النبي الصادق الأمين، خاتم الرسل أجمعين، ومبلّغ الوحي المبين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين، ومن اقتفى أثرهم إلى يوم الدين:

وبعد:

فإن أشرف العلوم وأسماها، وأنفعها وأعلاها، ما اتصل بالقرآن العظيم، والهدي القويم، فلا أجلّ من علمٍ يحيط بأحرف القرآن وقراءاته، ومعانيه وتفسير آياته، ليلتمس من معينه فوائد عديدة، وأسراراً بليغة.

و قد رمتُ في هذا البحث أن أتناول بالدراسة شيئًا يسيرًا من بدائع القراءات القرآنية، فإنه مما لا يخفى أن كل قراءة توضح معنى جديداً لم تبينه القراءة الأخرى, وبذلك يتجلى لنا أن من مقاصد التغاير في القراءات القرآنية تكثير المعاني واتساعها, من غير تناقض أو تباين، إذ كل قراءة بمقام آية، كما قال العلماء الأجلاء، عليهم رحمة الله.

ومن أنواع التغاير في القراءات : **التغاير بالتنوين والإضافة.**

وقد اهتم علماء التفسير واللغة والنحو بالحديث عن التنوين والإضافة في كتبهم، مستشهدين بالقراءات القرآنية التي حصل التغاير فيها بهما؛ ولأهميته؛ ولما له في بعض القراءات من أثر، في المعنى، اخترت أن أتناول بالبحث : التغاير في القراءات القرآنية بالتنوين والإضافة (مفهومه وحقيقته وأثره في المعنى)

أهمية الموضوع، وسبب اختياره:

1- ارتباطه الوثيق بالقراءات القرآنية، وتوجيهها، وبيان معانيها، إذ شرف العلم بشرف المعلوم.

2- إن في معرفة مفهوم تغاير القراءات بالتنوين والإضافة وأثره على المعنى، استجلاءً لوجوه القراءات، وعللها.

3- شدة ارتباط هذا النوع من الدراسة بعلم التفسير والنحو والفقه، لاسيما في القراءات التي ينبني عليها استنباط حكم شرعي.

4- إن الاهتمام بتوضيح أثر التغاير في القراءات على المعنى، فيه تأكيد على الإعجاز البياني للقراءات القرآنية.

الدراسات السابقة:

أما الدراسات التي وقفتُ عليها، وتناولت موضوع تغاير القراءات القرآنية وأثره بشكل عام، فهي:

- تغاير الأسلوب في القراءات القرآنية وأثره في اختلاف المعنى، للدكتور خير الدين سيب[1].

- الاختلاف في القراءات القرآنية وأثره في اتساع المعاني، للدكتور إياد السامرائي[2].

(1) صدر عن دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا.

(2) نشره الباحث في ملتقى أهل التفسير، عام 1426هـ، 2005م.

– اختلاف القراءات وأثره في التفسير واستنباط الأحكام، للدكتور عبد الهادي حميتو[1].

– القراءات القرآنية وأثرها في التفسير للباحثين : د. رياض محمود، و أ. عماد شعبان[2].

– أثر اختلاف القراءات في التفسير، للدكتور عدنان الحموي[3].

– أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري، للدكتور أحمد قاسم[4].

– التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، للدكتور أحمد سعد[5].

وجميع هذه الدراسات هي دراسات عامة هدفها بيان أثر اختلاف القراءات في التفسير، واتساع المعنى، ولم تفرد بالدراسة القراءات التي تغايرت بالإضافة والتنوين.

حدود البحث:

تناولتُ بالدراسة نماذج من القراءات التي تغايرت بالتنوين والإضافة، والتي لمستُ في توجيهها أثرًا على المعنى في كتب التفسير، والنحو، واللغة، على سبيل المثال لا الحصر.

كما اقتصرتُ على القراءات القرآنية المتواترة دون الشاذة.

مشكلة البحث، وأسئلته:

هناك ارتباطٌ وثيقٌ بين القراءات القرآنية والتفسير، كما أن لتغاير القراءات أثرٌ عميقٌ على المعنى، ومن ضمن ذلك التغاير: القراءة بالتنوين والإضافة، فما هو مفهوم هذا التغاير وحقيقته، وماهي هذه المواضع التي تغايرت فيها القراءات بالإضافة والتنوين؟ وكيف وجَّهها العلماء، وما أثرها في المعنى؟.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان حقيقة التغاير في القراءات القرآنية، وأن للتغاير فيها بالتنوين والإضافة أثرًا على المعنى يظهر من خلال استعراض نماذج من تلك القراءات.

خطة البحث:

بنيتُ البحث على مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس على النحو التالي:

– **المقدمة:** وتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وأهدافه، وخطته، ومنهجه.

المبحث الأول: التغاير في القراءات القرآنية، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التغاير.

المطلب الثاني: حقيقة التغاير بين القراءات القرآنية.

(1) صدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمملكة البحرين، 1431هـ، 2010 م.

(2) نشره الباحثان عام 2007م، ووجدته في موقع الباحث العلمي.

(3) بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العدد: 35، رجب، 1429- يوليو 2008م.

(4) بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الأنبار.

(5) رسالة علمية نال بها الباحث درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس، وطبع على نفقة الجامعة 1418هـ، 1997م.

المطلب الثالث: أثر تغاير القراءات القرآنية على المعنى.

المبحث الثاني: التنوين والإضافة، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التنوين لغة، واصطلاحًا.

المطلب الثاني: تعريف الإضافة لغة، واصطلاحًا.

المطلب الثالث: أنواع الإضافة، وأقسامها.

المبحث الثالث: نماذج من القراءات التي حصل فيها التغاير بالتنوين والإضافة، وأثره في المعنى، ويشتمل على ثمانية مطالب:

المطلب الأول: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾.

المطلب الثاني: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾.

المطلب الثالث: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾.

المطلب الرابع: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾.

المطلب الخامس: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

المطلب السادس: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾.

المطلب السابع: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾.

ثم ذيلت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج، والتوصيات.

وفهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي في تتبع المواضع القرآنية التي ورد فيها تغاير بالإضافة والتنوين، و المنهج الوصفي وفق ما يلي:

1- ذكرتُ في كل مطلب الآية التي حصل فيها التغاير بالتنوين والإضافة، وشرحتُ المعنى العام للآية، ثم ذكرتُ القراءات الواردة فيها، مع عزوها إلى قرائها، ثم ذكرتُ حجة من قرأ بالتنوين، ومن قرأ بالإضافة، ثم أثر ذلكما على المعنى.

2- كتبتُ الآيات القرآنية على الرسم العثماني، وفق المصحف المضبوط على رواية حفص عن عاصم، إلا المواضع التي وردت فيها قراءة أخرى، فإني أضبطها على تلك القراءة.

3- ذكرتُ توجيه القراءات، وأثر التغاير في المعنى من كتب التفسير، وكتب اللغة، وكتب توجيه القراءات، وكتب الفقه، وآيات الأحكام حسب ما يقتضيه المقام.

4- وثقتُ النصوص، والنقول، بعزوها إلى مصادرها الأصيلة.

5- ضبطتُ ما يُشكل بالشكل.

6- لم ألتزم بترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في البحث، طلبًا للاختصار.

7- ختمتُ البحث بخاتمة ذكرتُ فيها أبرز النتائج والتوصيات.

8- ذيلت البحث بفهرس للمصادر، وفهرس للموضوعات.

هذا واللهَ أسأل التوفيق والسداد، والعون على بلوغ المراد، والحمد لله أولا وآخرًا، وصلى الله وسلم وبارك على النبي المصطفى، ومن اتبع نهجه واقتفى.

المبحث الأول: التغاير في القراءات القرآنية.

المطلب الأول: مفهوم التغاير

التغاير: مشتق من جذر : غ ي ر ، وهو يدل على أصلين: أحدهما الصلاح والمنفعة، والآخر على اختلاف الشيء.

فمن الأول: الغيرة، وهي الميرة التي بها صلاح العيال، يقال: غِرتُ أهلي غيرة وغيارًا، أي: مِرْتُهم، وغارهم الله تعالى بالغيث، يغيرهم ويغورهم، أي: أصلح شأنهم ونفعهم.

ومن الآخر: قولك: هذا الشيء غير ذاك، أي: هو سواه، وخلافه.

و غيَّر عليه الأمر: حوَّله، وتَغَيّرَ فلان عن حاله فهو مُتَغَيِّر، ومنه غِيَرُ الزمان، و تَغايَرَت الأشياء اختلفت[1].

ولعلنا نلمس بالربط بين الأصلين المذكورين نكتة لطيفة، وهي أن في تغاير القراءات أثرًا صلاحًا ومنفعة، كمنفعة الغيث إذ يغير على الأرض، فيصلح الله به شأن العباد، وهذا ما ستسفر عنه الدراسة إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: حقيقة التغاير بين القراءات القرآنية.

إن مما لاشك فيه أن التغاير الحاصل في القراءات القرآنية هو تغاير تنوع، لا تغاير تناف وتضاد، وكل قراءة مع الأخرى هي بمنزلة الآية مع الآية، ويجب الإيمان بها وقبولها، ولا يسع أحدٌ من الأمة ردها، ولا يجوز ترك موجب قراءة لأجل الأخرى، ظنًّا أن ذلك تناقض وتضاد.

يقول الدكتور إياد السامرائي:

«والاختلاف والتنوع في القراءات القرآنية يشبه إلى حدٍ كبير ظاهرة تكرار القصص القرآني، فكل آية أو واقعة تبين معنى جديداً لم تبينه الآية أو الواقعة السابقة» [2].

وقد تعرض الشيخ ابن عاشور(ت:1393هـ) إلى مسألة التغاير بين القراءات المتواترة فقال:

« والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر، تكثيرًا للمعاني إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي ﷺ، على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادًا لله تعالى؛ ليقرأ القراء بوجوه فتكثر من جراء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئًا عن آيتين فأكثر... وهو من زيادة ملائمة بلاغة القرآن، ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن، قد يكون معه اختلاف المعنى، ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعينًا ولا مرجحًا»[3].

(1) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري: 167/8، مقاييس اللغة، لابن فارس: 403/4، لسان العرب : 34/5.

(2) الاختلاف في القراءات القرآنية وأثره في اتساع المعنى: ص 21.

(3) التحرير والتنوير: 55/1.

قال الشيخ الزرقاني(ت: **1367**هـ): « إن تنوع القراءات، يقوم مقام تعدد الآيات، وذلك ضربٌ من ضروب البلاغة, يبتدئ من جمال هذا الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز، أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أنَّ القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله ﷺ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل، بل القرآن كله على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضًا، ويبين بعضه بعضًا ويشهد بعضه لبعضٍ، على نمطٍ واحدٍ في علو الأسلوب والتعبير، وهدفٍ واحدٍ من سموّ الهداية والتعليم، وذلك من غير شك يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف»[1].

المطلب الثالث: أثر تغاير القراءات القرآنية على المعنى.

من خلال المطلب السابق تبين أن للتغاير في القراءات القرآنية، أثرًا بالغًا في استنباط المعاني، وتنوعها واتساعها، وقد اهتم العلماء ببيان هذا الأمر والربط بين اختلاف القراءات والمعنى..

منهم ابن الجزري (ت: 833هـ) الذي قال:

«وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال:

أحدها: اختلاف اللفظ، والمعنى واحد.

الثاني: اختلافهما جميعًا مع جواز اجتماعهما في شيءٍ واحدٍ.

الثالث: اختلافهما جميعًا مع امتناع جواز اجتماعهما في شيءٍ واحدٍ، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فأمَّا الأول: فكالاختلاف في (ٱلصِّرَٰطَ، وعَلَيۡهِمۡ، ويُؤَدِّهِۦٓ، وٱلۡقُدُّوسِ، ويَحۡسَبُ) ونحو ذلك، مما يطلق عليه أنه لغاتٌ فقط.

وأمَّا الثاني: فنحو: (مَٰلِكِ ، وَمَلِكِ) في الفاتحة؛ لأنَّ المراد في القراءتين هو: الله تعالى؛ لأنه مالك يوم الدين ومَلِكه، وكذا (يَكۡذِبُونَ ، ويُكَذِّبُونَ)؛لأنَّ المراد بهما هم المنافقون...

وأمَّا الثالث: فنحو ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ ﴾[يوسف:110] بالتشديد والتخفيف.... فأمَّا وجه تشديد (كُذِّبوا) فالمعنى: وتيقن الرسل أنَّ قومهم قد كذَّبوهم، ووجه التخفيف: توهم المرسَل إليهم أنَّ الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به فالظن في الأولى يقين، والضمائر الثلاثة للرسل، والظن في القراءة الثانية شك، والضمائر الثلاثة للمرسَل إليهم»[2].

أما الشيخ ابن عاشور(ت:1393هـ) فقال:

« أرى أنَّ للقراءات حالتين:

إحداهما لا تعلق لها بالتفسير بحالٍ، والثانية لها تعلقٌ به من جهاتٍ متفاوتةٍ.

أمَّا **الحالة الأولى**:

فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف، والحركات، كمقادير المد, والإمالات, والتخفيف,

(1) مناهل العرفان: 149/1.

(2) النشر: 66/1.

والتسهيل, والتحقيق, والجهر والهمس, والغنة..... ومزية القراءات من هذه الجهة عائدة إلى أنَّها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها، وهو تحديد كيفيات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها، وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق بتلقي ذلك عن قراء القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة، وهذا غرضٌ مهمٌ جدًا لكنَّه لا علاقة له بالتفسير؛ لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي.

وأمَّا **الحالة الثانية:**

فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[1] [الفاتحة:4]، ... وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل كقوله: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ﴾[الزخرف:57] قرأ نافع :بضم الصاد، وقرأ حمزة: بكسر الصاد[2]، فالأولى بمعنى: يصِدُّون غيرهم عن الإيمان، والثانية بمعنى: صدودهم في أنفسهم, وكلا المعنيين حاصلٌ منهم، وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلقٍ بالتفسير؛ لأنَّ ثبوت أحد اللفظين في قراءةٍ قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنًى غيره، ولأنَّ اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة نحو ﴿حتى يطَّهَّرْن ﴾[البقرة :222] بفتح الطاء المشددة والهاء المشددة، وبسكون الطاء، وضم الهاء مخففة[3]، ونحو: ﴿لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾و ﴿لَمَسۡتُم ٱلنِّسَآءَ ﴾[4] [النساء:43] .....وأنا أرى أن على المفسر أن يبيّن اختلاف القراءات المتواترة؛ لأنَّ في اختلافها توفير معاني الآية غالبًا، فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن»[5].

وقد عقّب الباحثان: د / رياض محمود، و أ /عماد الشريف على التقسيم الذي ذكره العلماء فقالا:

« يُلاحظ أنَّهم جعلوا قسمًا من القراءات القرآنية ليس له علاقة بالتفسير؛ لاتحاد المعنى, ونسبوه إلى اختلاف اللغات, أو اختلاف وجوه النطق بالحروف والحركات, أو تعدد وجوه الإعراب, ولكن من خلال الدراسة التطبيقية للقراءات القرآنية، وأثرها في التفسير ظهرت بعض الفروق الدقيقة في المعنى بين القراءات التي عزاها المفسرون إلى هذا النوع من اختلاف القراءات..

وبناءً على ما سبق فلا يمكن أن نجزم بعدم وجود أثرٍ في التفسير لمثل هذا النوع من اختلاف القراءات, فبمزيدٍ من البحث والتنقيب في معاني القراءات ومدلولاتها، قد يتوصل الباحثون إلى فروق في المعاني بين هذه القراءات يكون لها أثرٌ بالغٌ في تفسير كتاب الله تعالى..

واقترح الباحثان تقسيمًا آخر للقراءات من حيث أثرها في التفسير إلى قسمين:

القسم الأول: وهو قراءاتٌ لها علاقة بالتفسير, وهو على نوعين:

1- ما له علاقة واضحةٌ وجليةٌ بالتفسير.

(1) انظر: النشر: 310/1، إتحاف فضلاء البشر، للبنا الدمياطي: ص 162.

(2) انظر: النشر: 410/2، الإتحاف: ص 496.

(3) انظر: النشر: 259/2، الإتحاف: ص 203.

(4) انظر: النشر: 283/2، الإتحاف: ص 242.

(5) التحرير والتنوير: 55/1.

2- ما له علاقة خفية غير واضحةٌ بالتفسير يمكن التوصل إليها بالبحث والدراسة.

القسم الثاني: وهو قراءاتٌ لا يظهر لها علاقة بالتفسير, ولكن لا نجزم بعدم وجود أثرٍ لها في التفسير فقد يتوصل الباحثون مستقبلاً إلى وجود بعض الفروق في المعاني بين هذه القراءات المختلفة» [1].

ومن يتأمل الدراسات المتجددة في القراءات القرآنية، وأثرها في المعاني، يدرك يقينًا أن هذا العلم بحر زاخر لا ينضب، وشمس منيرة لا تأفل، وما على الباحثين إلا خوض الغمار، وتجلية الأسرار.

المبحث الثاني: التنوين والإضافة

المطلب الأول: تعريف التنوين لغة، واصطلاحًا.

التنوين لغة: مصدر نوَّنْتُه، أي: أدخلتُ فيه نونًا، ويطلق على التصويت.

فالتنوين: أن تنوِّن الاسم إذا أجريته، تقول: نوَّنتُ الاسم تنوينًا، والتنوين لا يكون إلا في الأسماء[2].

والتنوين اصطلاحًا: هو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا، ووصلًا، وتفارقه خطًّا، ووقفًا وعلامته: فتحتان، أو كسرتان، أو ضمتان.

ويؤخذ من هذا التعريف أن التنوين خاص بالأسماء، فلا يدخل الأفعال، ولا الحروف، ولا يكون إلا متطرفاً؛ لأنه لا يوجد إلا بين كلمتين، ولا يثبت إلا في الوصل واللفظ[3].

وفائدة التنوين: التفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة؛ لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات؛ لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضَف احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام؛ لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال لا ينون بحال كالمضمر والمبهم، وكذلك ما دخلته الألف، واللام، لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام.

وهذه علة عدمه في الوقف، لأن الوقوف عليه لا يكون مضافاً إلى غيره، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض [4].

وبناء على ما سبق نخلص إلى القول بأن التنوين حذف من المضاف؛ لوجهين:

أحَدُهما: إنَّ التنوين يدل على انتهاء الاسم، والإضافة تدل على احتياج الأوّل إلى الثاني، فلم يجتمعا.

والثاني: إنَّ التنوين في الأصل يدلُّ على التنكير، والإضافة تخصّص، فلم يجتمعا[5].

المطلب الثاني: تعريف الإضافة لغة، واصطلاحًا.

الإضافة لغةً: مطلق إسنادٍ لشيء، أي: إمالته له، يقال: أضفتُ الشيء إلى الشيء أي أملته، وأضفْتَ

(1) القراءات القرآنية وأثرها في التفسير: ص8-9.

(2) انظر: نتائج الفكر، للسهيلي: ص 79، لسان العرب: 437/13، اللمحة: 155/1، هداية القاري، للمرصفي: 157/1.

(3) التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري153/1، هداية القاري: 158/1.

(4) نتائج الفكر: ص 79.

(5) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: 387/1.

الرجلَ: إذا أنزلتَه عليك للضيافة، وأضفْتُ الشيءَ إلى غيره: إذا جمعته، والمضاف: الملزق بالقوم، وضَافه الهم، أي: نزل به[1].

واصطلاحاً: إسناد اسم لآخر، منزلاً الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه، كنون الجمع في لزومه لحالة واحدة، وهي الجر أبداً.

فالمضاف والمضاف إليه، ينزلان بالتركيب الإضافي منزلة الاسم الواحد؛ ولذلك سقط التنوين من الأول؛ لأنه لا يكون حشو الكلمة، فالاسم الأول معربٌ بما يقتضيه العامل، والثاني مجرورٌ به دائمًا.

وقد ذهب سيبويه إلى أن الأول هو المضاف، والثاني هو المضاف إليه؛ لأن الأول هو الذي يضاف إلى الثاني، فيستفيد منه تعريفًا أو تخصيصًا، أو غير ذلك، وقيل: عكسه، وقيل: يجوز أن يطلق على كل منهما ذلك[2].

المطلب الثالث: أَنواعُ الإِضافةِ، وأقسامها.

للإضافة أَربعةُ أنواع:

1- اللاميّة: وهي ما كانت على تقدير معنى: (اللام)، وتُفيد: المِلكَ أَو الاختصاصَ.

فالأولُ نحو : غلام زيد، والثاني نحو: باب الدار.

2- البَيانيّة: ما كانت على تقدير: (مِن)، وضابطُها: أَن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، بحيثُ يكونُ المضافُ بعضاً من المضافِ إليه، نحو: هذا بابُ خشبٍ، فجنس الباب هو الخشب.

3- الظَّرفية: ما كانت على تقدير: (في)، وضابطُها: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، وتفيدُ زمانَ المضافِ، أَو مكانَهُ، نحو: وقُعودُ الدارِ مُخْمِلٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾[يوسف:39،41].

4- التشبيهيّة: ما كانت على تقدير: (كاف التَّشبيهِ)، وضابطُها: أن يَضافَ المشبَّهُ بهِ إلى المشبَّه، نحو: انتثرَ لؤلؤ الدمعِ على وَردِ الْخدودِ [3].

وتنقسم الإضافة أيضًا إلى معنوية ولفظية:

فالمعنوية: ما تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وسميت بذلك؛ لأن فائدتها راجعة إلى المعنى، من حيث أنها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه.

وضابطها: أن يكون المضاف غير وصف مضاف إلى معموله، بأن يكون غير وصف أصلًا: كمفتاح الدار، أو يكون وصفًا مضافًا إلى غير معموله: ككاتب القاضي.

وتفيد تعريف المضاف، إن كان المضاف إليه معرفة، نحو : هذا كتاب زيد، وتخصيصه، إن كان نكرة، نحو :هذا كتاب رجل.

وتسمى الإضافة المعنوية: أيضًا: الإضافة الحقيقية، والإضافة المحضة.

(1) انظر: شمس العلوم، للحميري: 4029/6، لسان العرب: 208/9، اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ: 273/1.

(2) انظر: اللمحة: 273/1، شرح التصريح، للأزهري: 673/1، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 3/2.

(3) انظر: اللمحة: 274/1، جامع الدروس العربية، للشيخ الغلاييني: 208/3.

أما الإضافة اللفظية فهي: ما لا تفيد تعريف المضاف، ولا تخصيصه، وإنما الغرض منها: التخفيف في اللفظ، بحذف التنوين، أو نوني التثنية، والجمع.

وضابطها: أن يكون المضاف: اسم فاعل، أو مبالغة اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، بشرط أن تضاف هذه الصفات إلى فاعلها، أو مفعولها في المعنى، نحو: هذا الرجل طالب علم، رأيتُ رجلا نصَّار المظلوم، انصر رجلًا مهضوم الحق، عاشِر رجلًا حسن الخلق.

والدليل على بقاء المضاف فيها على تنكيره أنه قد وصفت به النكرة كما رأيت، وأنه يقع حالًا، والحال لا تكون إلا نكرة، كقولك :جاء خالد باسم الثغر.

وتسمى هذه الإضافة أيضًا: الإضافة المجازية، والإضافة غير المحضة.

أما تسميتها باللفظية: فلأنَّ فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف اللفظي كما سبق.

وأما تسميتها بالمجازية: فلأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة، وإنما هي للتخفيف.

وأما تسميتها بغير المحضة فلأنها ليست إضافة خالصة بالمعنى المراد من الإضافة، بل هي على تقدير الانفصال نحو: رأيت رجلًا نصَّارًا المظلوم[1].

المبحث الثالث: نماذج من القراءات التي حصل فيها التغاير بالتنوين والإضافة، وأثره في المعنى.

المطلب الأول: القراءات الواردة في قوله تعالى:

﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾.

وهو مِن قوله عز وجل:

﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ ۚ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:184]

بيَّن الله سبحانه وتعالى الآيات حكم الصيام على ما كان عليه الأمر في ابتداء الإسلام فقال: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ﴾ أي: المريض والمسافر، لا يصومان في حال المرض والسفر؛ لما في ذلك من المشقة عليهما، بل يفطران ويقضيان بعد ذلك من أيام أخر، وأما الصحيح المقيم الذي يطيق الصيام فقد كان مخيرًا بين الصيام، وبين الإطعام، إن شاء صام، وإن شاء أفطر وأطعم عن كل يوم مسكينًا، فإن أطعم أكثر من مسكين عن كل يوم فهو خير، وإن صام فهو أفضل من الإطعام، ولهذا قال: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ﴾، وهذا في ابتداء فرض الصيام، لما كانوا غير معتادين للصيام، وكان فرضه حتمًا فيه مشقة عليهم، درَّجهم الرب الحكيم، بأسهل طريق، ثم بعد ذلك جعل الصيام حتما على المطيق وغير المطيق يفطر ويقضيه في أيام أخر [2].

قرأ نافع وابن ذكوان وأبو جعفر :(فديةُ) بغير تنوين، و (طعامِ) بالخفض، و(مساكينَ) بصيغة الجمع وفتح

(1) انظر: أوضح المسالك، لابن هشام: 78/3، جامع الدروس العربية: 208/3-209، النحو القرآني، للدكتور جميل ظفر: 427.

(2) انظر: تفسير ابن كثير: 365/1، تفسير السعدي: ص86.

النون، جمع مسكين.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وكذا يعقوب وخلف: (فِدْيَةٌ) بالتنوين، و (طَعَامُ) بالرفع، و(مِسْكِينٍ) بالتوحيد وكسر النون منونة.

و قرأ هشام: (فِدْيَةٌ) بالتنوين، و(طَعَامُ) بالرفع، و(مساكينَ) بالجمع وفتح النون[1].

حجة التنوين :

مَن نوَّن الفدية ورفع الطعام، أنه لما أراد بالفدية الطعام الذي يفدى به الصيام، أبدل الطعام منها

وأجراه عطف بيان عليها، أي: أنَّ الله بيَّن بالطعام من أي نوع تكون الفدية، أبالطعام أم بغيره ..؟[2].

حجة الإضافة:

من أضاف الفدية إلى الطعام، فحجته أنه فسَّر الفدية بإضافتها إلى جنسها، من باب إضافة البعض إلى الكل، وذلك أنه سمّى الطعام الذي يفدى به فدية، ثم أضاف الفدية إلى الطعام الذي يعمّ الفدية وغيرها، مثل: هذا خاتم حديد، وثوب خزٍّ، وتقدير الآية: وعلى الذين يطيقونه فدية من طعام[3].

أثره في المعنى:

من نوَّن كان طعام بدلًا من فدية، وكان في ذلك تبيينٌ للفدية ما هي؟.

ومن لم ينون فأضاف، كان في ذلك تبيينٌ أيضًا، وتخصّصٌ بالإضافة، وهي إضافة الشيء إلى جنسه، لأن الفدية اسمٌ للقدر الواجب، والطعام يعم الفدية وغيرها، كما أن الإضافة أخف من غيرها من غير أنْ ينقص المعنى[4].

وقد قُرئت (مساكين) بصيغة الجمع ، و (مِسْكِينٍ) بصيغة المفرد، والإجماع على أنَّ الواجب إطعام مسكين، فقراءة الجمع مبنية على اعتبار جمع الذين يطيقونه من مقابلة الجمع بالجمع مثل: ركب الناس دوابهم، ومن أفرد فعلى مراعاة إفراد العموم، أي: وعلى كل واحد ممن يطيق الصوم لكل يوم يفطره، إطعام مسكين[5].

ومن خلال ما سبق نهتدي إلى أنَّ في قراءة التنوين توضيحًا وبيانًا للفدية، كما هو الحال في قراءة الإضافة، وإن امتازت الأخيرة بزيادة التخصيص في المعنى، والخفة في المبنى، والله أعلم.

المطلب الثاني:

القراءات الواردة في قوله تعالى:

﴿ فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ ﴾.

وهو مِن قوله عز وجل:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ وَمَن قَتَلَهُۥ

(1) انظر: النشر: 258/2، الإتحاف: ص199.

(2) انظر: الحجة، لأبي علي الفارسي: 448/1، الكشف عن وجوه القراءات، لمكي بن أبي طالب: 282/1، فتح الوصيد، للسخاوي: 696/3، اللآلئ الفريدة، للفاسي: 118/2.

(3) انظر: الحجة، لأبي علي الفارسي: 448/1، الكشف عن وجوه القراءات، لمكي بن أبي طالب: 282/1.

(4) انظر: الكشف: 282/1، البحر المحيط، لأبي حيان: 191/2.

(5) انظر: تفسير أبي السعود: 275/2، التحرير والتنوير: 167/2.

مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ﴾[المائدة: 95].

يقول تعالى ذكره: يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد الذي بيَّنتُ لكم، وهو صيد البر دون صيد البحر، وأنتم محرمون بحج أو عمرة، ومَن قتله منكم متعمدًا قاصدًا الصيد فعليه أن يجزي ما قتل من الصيد يُبيّنه حَكَمَان عدلان، أو كفارة وهي: طعام مساكين، أَوْ عَدْلُ ذلِكَ صِياماً، أو ما يساوي ذلك، أي: الجزاء المماثل صيامًا يُقَدّر لكل ما يساوي طعامَ مسكين صوم يوم [1].

قرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف: (فَجَزَآءٌ) بالتنوين، ورفع اللام في (مِّثْلُ).

والباقون: برفع (فجزاء) من غير تنوين، وخفض اللام[2].

حجة التنوين :

على أنه ترك إضافة الموصوف إلى صفته، وأجراه على بابه، فرفع (فَجَزَآءٌ)بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: فعليه جزاءٌ مماثل لما قتل من الصيد.

أو على أن (فَجَزَآءٌ)خبر لمبتدأ محذوف، أي: فالواجب جزاءٌ.

أو على أنه فاعل لفعل محذوف، أي: فيلزمه جزاءٌ.

و(مِّثْلُ) على هذه التقديرات، صفة للجزاء[3].

حجة الإضافة:

على أنه أضاف (جزاء) إلى (مثل)، وقد وقع إشكالٌ معنوي في هذه القراءة لدى بعض العلماء والمفسرين، فاستبعدوا قراءة الإضافة، ورجَّحوا قراءة التنوين عليها، ومِن هؤلاء:

الإمام الطبري (ت: 310هـ) الذي قال: (وأوْلى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ ﴾

بتنوين الجزاء ورفع المثل؛ لأن الجزاء هو المثل، فلا وجه لإضافة الشيء إلى نفسه» [4].

الإمام أبو علي الفارسي(ت377هـ): « ولا ينبغي إضافة جزاء إلى المثل، ألا ترى أنّه ليس عليه جزاء مثل ما قتل في الحقيقة، إنّما عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله» [5].

الإمام مكي بن أبي طالب(ت 437هـ):« وبعدت الإضافة في المعنى؛ لأنه في الحقيقة ليس على قاتل الصيد جزاء مثل ما قتل، إنما عليه جزاء المقتول بعينه، لا جزاء مثله» [6].

---

(1)انظر: تفسير الطبري: 8/ 678، تفسير الثعالبي:487/1، تفسير آيات الأحكام، لمحمد السايس: ص399.

(2) انظر: النشر: 288/2، الإتحاف: 256/1.

(3) انظر: إعراب القرآن، للنحاس:40/2، الحجة، لابن خالويه: 134، الحجة، للفارسي: 754/2، حجة القراءات، لابن زنجلة: 235/1، الكشف: 418/1، الكتاب المختار، لابن إدريس: 238/1، البحر المحيط: 364/4، المغني في توجيه القراءات، لمحمد سالم محيسن: 27/2.

(4) تفسير الطبري: 680/8.

(5) الحجة، للفارسي: 755/2.

(6) الكشف: 418/1.

ويمكن رفع الإشكال الحاصل في قراءة الإضافة بتوجيهها فيما يلي:

1- إن (جزاء) مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: فعليه جزاء، وكأنَّ (مثل) هنا مقحمة، وذلك لأن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله، يقولون: إني أُكرِم مِثلَك، أي : أنا أُكْرِمُك، والتقدير: فعليه جزاء المقتول(1).

2- إن (جزاء) مصدر أضيف إلى المفعول تخفيفًا، والأصل: فعليه جزاءٌ مثلُ ما قتل، أي: أن يَجزي مثلَ ما قتل، ثم أُضيف، كما تقول: عجبت من ضربٍ زيداً ثم مِن ضربِ زيدٍ، فالجزاء هنا بمعنى القضاء والأصل: فعليه أن يُجْزَى المقتولُ من الصيد مثلَه من النعم، ثم حُذِف المفعولُ الأول؛ لدلالة الكلامِ عليه، وأُضيف المصدرُ إلى ثانيهما، كقولك: زيدٌ فقيرٌ ويعجبني إعطاؤك الدرهمَ، أي: إعطاؤك إياه(2).

3- إن الإضافة بيانية، لبيان معنى المضاف والمعنى: جزاء هو مثل ما قتل من النعم، ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ﴾[سبأ:37](3).

قال الإمام مكي:

« والقراءتان قويتان، لكن التنوين أحب إلي؛ لأنه الأصل؛ ولأنه لا إشكال فيه» (4).

ولا يخفى أن قوله : «أحب» يفيد اختيار القراءة، لا ردّها، فقد صدَّر كلامه بوصف القراءتين بالقوة، ناهيك أن المدار هو ثبوت صحة القراءة وتواترها عن النبي ﷺ.

أثره في المعنى :

من قرأ بالتنوين : جعل (المِثْل) صفة للجزاء المستحق بالفعل، وهو: القيمة أو النظير من النعم، والتقدير: فعلى القاتل جزاء مماثل للمقتول من الصيد في القيمة، أو الخلقة على اختلافهم فيه.

لأنه في الحقيقة يجب على قاتل الصيد جزاء المقتول بعينه، لا جزاء مثله؛ لأن مِثل المقتول من الصيد لم يقتله، وهذه القراءة تقتضي أن يكون المثل هو الجزاء بعينه.

وأما على قراءة الإضافة فالمعنى:

فعليه أن يجزي مثل ما قتل، أي: أي يجازي مثل ما قتل فلا يراد أن الجزاء للمقتول مثله.

ومَن أضافه جعله مصدرًا، وأضافه إلى (المثل)، فكان ما يخرجه من الواجب مضافًا إلى المِثْل المذكور.

ويحتمل أن يكون الجزاء الذي هو الواجب مضافًا إلى (المِثْل)، و (المِثْل) يكون مِثلًا للصيد، فيفيد أن الصيد ميتة محرم لا قيمة له، وأن الواجب اعتبار مثل الصيد حيًا في إيجاب القيمة، فالإضافة صحيحة المعنى في

(1) انظر: الحجة، للفارسي: 755/2، حجة القراءات: 235/1، الكشف: 418/1، الكتاب المختار: 238/1، البحر المحيط: 364/4، توجيه مشكل القراءات، لعبد العزيز الحربي: 192وما بعدها.

(2) تفسير الكشاف: 679/1، الدر المصون، للسمين الحلبي: 419/4، التحرير والتنوير: 47/7.

(3) روح المعاني، للألوسي: 24/7، التحرير والتنوير: 47/7.

(4) الكشف: 418/1.

الحالين سواء كان الجزاء اسمًا، أو مصدرًا، والنَّعَم من الإبل والبقر والغنم[1].

وقد ترتب على اختلاف القراءتين، اختلاف الفقهاء هل قيمة الجزاء تقتضي المماثلة أم لا؟!

1- قول الجمهور : إن الرجل إذا أصاب من الصيد، وهو مُحْرِمٌ في الحرم فيجب عليه مِثْل المقتول من الصيد، والظاهر في المثلية أنها مثلية في الصورة، والخلقة، والصغر، والعظم؛ لقوله تعالى: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾.

2- قول النخعي وعطاء وأبو حنيفة: إن المماثلة في القيمة، يُقوِّمُ الصيدَ المقتول، ثم يشتري بقيمته طعامًا من الأنعام، ثم يهدي، واستدل على هذا بقراءة مَن قرأ : (فجزاءُ مثلِ) مضافًا أي: فعليه جزاء مثله، أو جزاء مِثْل المقتول واجبٌ عليه، ووجه الدليل في هذا: أنك إذا أضفته يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، فيجب أن يكون المثل غير الجزاء[2].

ومُنْعِم النظر إلى تفسير قراءة التنوين وقراءة الإضافة، والأقوال التي أوردها العلماء الأجلاء، يهتدي إلى أن في تغاير القراءتين ثراءً في المعنى، وتمايزًا في التفسير لا يخفى، وفي ثنايا ذلك تجلت المصلحة والمنفعة للعباد في تنوع قيمة الجزاء، والتي هي أصلٌ أصيلٌ في معنى التغاير، والله تعالى أعلم.

أما قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾.

فقد قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر: (كفّارةُ) بالرفع بدون تنوين مضافاً إلى طعام، كما قرأ: (جزاءُ مِثْلِ ما قتلَ).

ويقال في توجيهه مثلما قيل: في موضع البقرة، في جعلها من الإضافة البيانية، والتقدير: أو عليه كفارة هي طعام مساكين، أي لا كفّارة غيره، فإنّ الكفّارة تقع بأنواع :وهي الهدي أو الطعام أو الصيام.

ولنا أن نجعله كوجه الرفع والإضافة، في قوله تعالى : (فجزاء مثلِ ما قتل) فنجعل كفارة اسم مصدر عوضًا عن الفعل، وأضيف إلى فاعله، أي يكفّره طعامُ مساكين .

وقرأه الباقون: بتنوين (كَفَّٰرَةٌ) ورفع (طَعَامُ) على أنَّه بدل من كفارة، وذلك أنَّه أبدل (طعام) من (كفارة)[3].

المطلب الثالث: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾.

وهو مِن قوله عز وجل:

﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾[الأنعام: 83].

(1) انظر: أحكام القرآن، للجصاص: 134/4، طلائع البشر، للقمحاوي ص 59.

(2) انظر: المغني، لابن قدامة: 441/3، حجة القراءات: 236/1-237، تفسير القرطبي: 310/6، البحر المحيط: 365/4، تفسير آيات الأحكام، للسايس: 398/1.

(3) انظر: الحجة، لابن خالويه: ص 134، الحجة، للفارسي: 756/2، حجة القراءات: 237/1، الكشف: 419/1، الكتاب المختار: 239/1، التحرير والتنوير: 49/7.

يقول تعالى ذكره :نرفع درجات من نشاء، أي: مراتب ومنزلة من نشاء، كما رفعنا درجات إبراهيم حتى اهتدى وحاج قومه في التوحيد.

والدرجات جمع درجة وهي المرتبة، وأصل ذلك مراقي السلم ودرجه، ثم تستعمل في ارتفاع المنازل والمراتب ، ورفعُها بالعلم والفهم، أو بالرسالة، أو بحسن الخلق، أو بخلوص العمل في الآخرة، أو بالنبوة والحكمة في الدنيا، أو بالثواب والجنة في الآخرة، أو بالحجة والبيان.

وفي الآية تذكيرٌ للنبي ﷺ وتصبيرٌ على الذي أصابه من قومه من التكذيب، وغيره(1).

قرأ عاصم وحمزة والكسائيّ وخلف: ﴿ **ٱلۡأَمۡنُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ** ﴾ بالتنوين، وكذلك في سورة يوسف الآية: ﴿ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ ﴾[76]، وافقهم يعقوب في موضع الأنعام فقط.

وقرأ الباقون :(نرفع درجاتِ من نشاء) مضافًا بدون تنوين في الموضعين، ومعهم يعقوب في موضع يوسف، مع ياء الغيب في نرفع.(2)

حجة التنوين:

أنه أوقع الفعل على (مَن)؛ إذ ليست الدرجات هي المقصود إليها بالرفع، إنما المرفوع صاحبها(3).

حجة الإضافة:

أنه أوقع الفعل (نرفع) على (درجات)، وأضاف الدرجات إلى (مَن) ؛ لأن الدرجات إذا رفعت فصاحبها مرفوع إليها.

أثره في المعنى:

من نوَّن فقد نوى التقديم والتأخير، فكأنه قال: نرفع مَن نشاء درجات، كما قال تعالى: ﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ ﴾[المجادلة: 11]، وقوله: ﴿ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ ﴾[البقرة: 253].

فقراءة التنوين تفيد معنى: التكثير، والتفضيل، وتفاوت المنزلة، وفي تنوين درجات، تمييزٌ لنسبة الرفع باعتبار كون الرفع مَجازًا في التفضيل، والدرجات مَجازًا في الفضائل المتفاوتة.

ودلَّ قوله: (من نشاء) على أنّ هذا التكريم لا يكون لكل أحد؛ لأنه لو كان حاصلًا لكل الناس لم يحصل الرفع، ولا التفضيل(4).

قال الإمام فخر الدين الرازي(ت606هـ) : «نرفع من نشاء درجات كثيرة، قال ابن مقسم: هذه القراءة أدل على تفضيل بعضهم على بعض في المنزلة والرفعة. وقال أبو عمرو: الإضافة تدل على الدرجة الواحدة، وعلى الدرجات الكثيرة، والتنوين لا يدل إلا على الدرجات الكثيرة» (5).

وأما قراءة الإضافة ففيها تخصيص لأن مَن أضاف، فالمعنى: نرفع أعمال من نشاء، فإضافة الدرجات إلى اسم الموصول باعتبار ملابسة المرتقي في الدرجة لها؛

(1) انظر: تفسير الطبري: 505/11، زاد المسير، لابن الجوزي :78/3، تفسير البغوي: 141/2، البحر المحيط: 572/4.

(2) انظر: النشر: 293/2،

(3) انظر: الحجة، للفارسي: 817/2، الكتاب المختار: 269/1، الكشف: 427/1.

(4) التحرير والتنوير: 335/7- 336.

(5) التفسير الكبير: 13/ 50.

لأنها إنما تضاف إليه إذا كان مرتقيًا عليها[1].

وفي الحديث : « اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين» [2]، ولأن الدرجات إذا رفعت فصاحبها مرفوع .

ومنه: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ﴾[غافر:15] فأضاف الرفع إلى الدرجات، وهو لا إله إلا الله الرفيع المتعال في شرفه وفضله.

والقراءتان متقاربتان؛ لأن من رُفعت درجاته فقد رُفع، ومن رُفع فقد رُفعت درجاته [3].

وبناء على ما سبق يمكن أن نخلص إلى القول بأن في قراءة التنوين بيانًا لتفاوت المراتب وتكثيرها، وفي قراءة الإضافة مزيد تخصيص وعناية لمستحقها، والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع: القراءات الواردة في قوله تعالى:

﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾[4].

تشير الآية إلى جملة من الأوامر والنواهي التي تقدمت في السورة، وسيتجلى معنى عند بيان الأثر فيما يلي إن شاء الله تعالى.

قرأ الكوفيون، وابن عامر: بضم الهمزة والهاء، وإلحاقها الواو في اللفظ على الإضافة والتذكير.

وقرأ الباقون بفتح الهمزة، ونصب تاء التأنيث، مع التنوين على التوحيد[5].

حجة التنوين:

من نوَّن (سيئةً) جعلها واحدة من السيئات، وهي خبر كان، وأنَّث حملًا على معنى: (كل)؛ لأنها اسم لجمع ما تقدم مما نهي عنه من الخطايا، واسمها ضمير يعود على (كل)، واسم الإشارة: (ذلك) عائد على ما ذكر من النواهي السابقة، و(مكروهًا) خبر، وقال: (مكروها) فذكَّر ولم يقل مكروهة، على لفظ (كل)[6].

« فإن قيل: لفظ (كل) يقتضي الجمع ،فلم لم يؤتَ بعده بجمع؟.

فالجواب: ما بعده بمعنى: الجمع، وإن أتى بلفظ الواحد، فمن أتى بعده بالجمع فعلى معناه، ومن أتى بعده بالواحد فعلى لفظه» [7].

حجة الإضافة:

من أضاف (سَيِّئُهُۥ) على أنها اسم كان، ومكروهًا خبرها، والمعنى: كل ما ذُكِر مما أُمِرتم به، ونُهيتم عنه من قوله : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[8] إلى هنا، كان (سَيِّئُهُۥ) وهو: ما نهيتم عنه خاصّة مكروهًا، وذكَّر مكروها على لفظ (كل) كما سبق [9].

(1) التحرير والتنوير: 335/7- 336.

(2) صحيح مسلم: 38/3، كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت، والدعاء له إذا حضر، ح رقم [2169] .

(3) انظر: تفسير الطبري: 11/، 505الحجة لابن خالويه: 144، فتح الوصيد: 893/3، اللآلئ الفريدة: 391/2.

(4) سورة الإسراء: 38.

(5) انظر: النشر: 307/2، الإتحاف: 357/1.

(6) انظر: الحجة، لابن خالويه: ص 218، البحر المحيط: 661/4، المغني في توجيه القراءات: 345/2.

(7) الحجة، لابن خالويه: ص 218.

(8) سورة الإسراء: 23.

(9) المغني في توجيه القراءات: 345/2.

أثره في المعنى:

قراءة (سيئةً) بالتنوين أي : كل ما نهى الله ورسوله عنه سيئة، و فيها إشارة إلى مصدري النهيين السابقين، وهما: قفو ما ليس له به علم، والمشي في الأرض مرحًا.

وقيل: (كان سيئةً) إشارة إلى جميع المناهي المذكورة فيما تقدم في هذه السورة [1].

وقيل: إن الكلام تم عند قوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا ﴾، ثم ابتدأ وقال: ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ ﴾، ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ﴾[الإسراء: 35-36-37]، ثم قال: (كل ذلك كان سيئةً) والمراد هذه الأشياء الأخيرة التي نهى الله عنها [2].

وأما قوله: (مكروهًا) فذكروا في تصحيحه على هذه القراءة وجوهًا:

الأول: التقدير: كل ذلك كان سيئةً، وكان مكروهًا.

الثاني: إن السيئة في حكم الأسماء بمنزلة الذنب والإثم، زال عنه حكم الصفات فلا اعتبار بتأنيثه، ولا فرق بين من قرأ: (سيئة)، ومن قرأ: (سَيِّئُهُۥ) ، ألا ترى أنك تقول: الزنا سيئة، كما تقول: السرقة سيئة، فلا تفرق بين إسنادها إلى مذكر ومؤنث.

الثالث: إن فيه تقديم وتأخير، والتقدير: كل ذلك كان مكروهًا، وسيئةً عند ربك.

الرابع: أنه محمول على المعنى ؛ لأن السيئة هي الذنب، وهو مذكر[3].

والذي وُصف بالسيئة وبأنه مكروه لا يكون إلا منهيًا عنه، أو مأمورًا بضده، إذ لا يكون المأمور به مكروهًا للآمر به، وبهذا يظهر للسامع معاني اسم الإشارة في قوله: (كل ذلك).

وإنما اعتبر ما في المذكورات من معاني النهي؛ لأن الأهم هو الإقلاع عما يقتضيه جميعها من المفاسد[4].

وأما على قراءة الإضافة، فلها وجهٌ في العربية أيضًا، وذلك أن الله سبحانه قد ذَكَر فيما تقدَّم حَسَنًا وسيئًا، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ ﴾، وإلى قوله: ﴿ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ ﴾[الإسراء: 34- 35] إلى غير ذلك مما أمر به، ونهى عنه ، فصار المعنى : كل ذلك كان سيِّئهُ، أي: سيئ ما تقدَّم ذِكْره؛ لأنه تقدم ذِكْرُ حَسَنٍ وسَيءٍ، فأشير بذلك إلى المجموع، وأفرد (سيِّئهُ)، وهو المنهي عنه، فالحكم عليه بالكراهة من قوله: ﴿ وَلَا تَجۡعَلۡ ﴾إلى آخر المنهيات، وقوله:(مكروهًا) فيه تعريض بأن فاعله مكروه عند الله[5].

وقد ذكر فخر الدين الرازي (ت:606هـ) في قراءة

(1) انظر: الحجة، للفارسي: 1254/2، الكتاب المختار: 451/1، البحر المحيط: 51/7.

(2) انظر: التفسير الكبير:342/20، تفسير القرطبي: 262/10.

(3) انظر: تفسير الزمخشري: 668/2، التفسير الكبير: 342/20-343.

(4) التحرير والتنوير: 105/15.

(5) انظر: تفسير الطبري : 451/17، الكتاب المختار: 477/1، تفسير القرطبي: 262/10،البحر المحيط 51/7، التحرير والتنوير: 104/15-105.

الإضافة وجوهًا:

« الوجه الأول: قال الحسن: إنه تعالى ذكر قبل هذا أشياء أَمَرَ ببعضها، ونَهَى عن بعضها، فلو حَكَم على الكل بكونه سيئة لزم كون المأمور به سيئة، وذلك لا يجوز، أما إذا قرأناه بالإضافة كان المعنى: أن ما كان من تلك الأشياء المذكورة سيئةً، فهو مكروه عند الله، واستقام الكلام.

والوجه الثاني: أنا لو حكمنا على كل ما تقدم ذكره بكونه سيئة، لوجب أن يقال: إنها مكروهة وليس الأمر كذلك؛ لأنه تعالى قال: مكروهًا، أما إذا قرأناه بصيغة الإضافة كان المعنى: أن سيئ تلك الأقسام يكون مكروهًا، وحينئذ يستقيم الكلام» [1].

وندرك مما سبق إن إضافة (سيء) إلى ضميره إضافة بيانية تفيد قوة صفة السيء، حتى كأنه شيئان يضاف أحدهما إلى الآخر، وهذه نكتة الإضافة البيانية[2]، وقد سبقت الإشارة إليها عند ذكر أقسام الإضافة.

وبعد بسط تلكم التوجيهات والأقوال نهتدي إلى الأثر العميق في قراءتي التنوين مع التأنيث، والإضافة مع التذكير، فالأُولى أفادت: أن جميع المناهي التي تقدمت في السورة هي سيئة، بمنزلة الذنب المكروه، وكل أمر مكروه فهو منهيٌ عنه.

وأما الأخرى فأفادت أن سيِّء ما ورد في السورة من أمور، هو مكروه عند الله، وفاعله مكروه أيضًا، والله المستعان، وهو أعلم وأحكم

(1) التفسير الكبير: 342/20.

(2) التحرير والتنوير: 105/15.

(3) انظر: انظر: تفسير الطبري: 98/18، تفسير البغوي: 213/3، تفسير السعدي: ص 485.

المطلب الخامس: القراءات الواردة في قوله تعالى:

﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰۖ﴾

وهو مِن قوله عز وجل:

﴿وَأَمَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنۡ أَمۡرِنَا يُسۡرٗا﴾[الكهف: ٨٨]

يخبر الله سبحانه وتعالى على لسان ذي القرنين وهو أحد الملوك الأولياء الصالحين: وأما من صدق الله وآمن به، ووحده، وعمل بطاعته، فله عند الله الحسنى ثوابا على إيمانه وطاعة ربه، وسنقول له ما يلين من القول، ونعامله باليسر من أمرنا [3].

قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وحفص: بالنصب والتنوين وكسره للساكنين.

وقرأ الباقون: بالرفع من غير تنوين[4].

حجة التنوين:

أنه أراد به وضع المصدر في موضع الحال، كأنه قال: فله الجنة مجزيًا بها جزاء[5].

حجة الإضافة:

أنه رفع الجزاء بالابتداء، وأضافه إلى الحسنى على الإضافة البيانية، وقوله: ﴿فَلَهُۥ﴾الخبر، يريد به: فجزاء الحسنى له.

أثره في المعنى:

على قراءة التنوين فتقدير المعنى: فله الحسنى مجزيًا بها،

(4) انظر: النشر: 315/2، الإتحاف: 371/1.

(5) انظر: الحجة، لابن خالويه: ص230، الحجة، للفارسي: 3/ 1322، الكتاب المختار: 1/ 510.

فدلالة الحسنى على هذه القراءة: الجنة، لا غير[1].

وفسرت(ٱلۡحُسۡنَىٰٓ) بالجنة : كقوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾[يونس: 26]

أما على قراءة الرفع والإضافة فذكر العلماء فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون الحسنى :الطاعات، أو الأعمال الصالحة، تقدير الكلام: وأما من آمن وعمل صالحًا فله جزاء حسناته، أي: جزاء طاعاته، أو جزاء الأعمال الصالحة.

والثاني: أن تكون الحسنى: الجنة، والجزاء: الجنة أيضًا، وأضاف الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين، كما قيل ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٌ ﴾[يوسف: 109، النحل: 30] والدار: هي الآخرة، وكما قال: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾[البينة: 5] والدين: هو القيمة.

والثالث: أن يكون الأصل: فله جزاء الحسنى، بالرفع والتنوين، غير أنه حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، كقراءة: ﴿عُزَيۡرُۢ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴾[التوبة: 30] بلا تنوين[2].

ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون الحسنى صفة لقوله جزاء؛ لأن الحسنى معرفة، وجزاء نكرة، ولا توصف النكرة بالمعرفة، ولكن تكون الحسنى على هذا الوجه بدلًا من جزاء[3].

ومن خلال ما سبق نخلص إلى القول بأن معنى (الحسنى) على قراءة التنوين: الجنة، والتقدير: فله الجنة مجزيًا بها.

ومعنى(ٱلۡحُسۡنَىٰٓ) على قراءة الإضافة :يحتمل الطاعات، أو الجنة.

فإن كان المراد من (ٱلۡحُسۡنَىٰٓ): الطاعات، فمعنى عَطْف ﴿وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنۡ أَمۡرِنَا يُسۡرٗا ﴾[الكهف: ٨٨]: أنه يجازي بالإحسان وبالثناء، وكلاهما من ذي القرنين.

وإن كان المراد من (ٱلۡحُسۡنَىٰٓ) الجنة، فذلك من أمر الله تعالى.

وإنما ذو القرنين مخبر به خبرًا مستعملًا في فائدة الخبر، على معنى: إنا نبشره بذلك.

أو مستعملًا في لازم الفائدة تأدبًا مع الله تعالى، أي: إني أعلم جزاءه عندك الحسنى، وعَطَف عليه ﴿وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنۡ أَمۡرِنَا يُسۡرٗا ﴾؛ لبيان حظ الملك من جزائه، وأنه البشارة والثناء[4].

المطلب السادس: القراءات الواردة في قوله تعالى:

﴿وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾

وهو من قوله عز وجل:﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾[النمل: 86].

يقول تعالى ذكره: من جاء الله بتوحيده والإيمان به، وقول: لا إله إلا الله موقنًا به قلبه، فله من هذه الحسنة عند الله خير يوم القيامة، وذلك الخير أن يثيبه الله منها

(1) انظر: تفسير الطبري: 98/18، والكتاب المختار: 1/ 511.

(2) قرأها عاصم، والكسائي، ويعقوب بالتنوين مكسورًا على الأصل، والباقون بدون تنوين. انظر: النشر: 314/2، الإتحاف: ص302.

(3) انظر: تفسير الطبري: 98/18، الكتاب المختار :1/ 511، تفسير البغوي : 213/3، البحر المحيط: 223/7.

(4) انظر: التحرير والتنوير: 38/16، بتصرف يسير.

الجنة، ويؤمنه من فزع الصيحة الكبرى وهي النفخ في الصور[1].

قرأ نافع، وأبو جعفر بالإضافة، وفتح الميم في:(يومئذ).

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب: بالإضافة مع كسر الميم.

وقرأ الباقون: بالتنوين وفتح الميم[2].

حجة التنوين:

حجة من نوَّن: أنه أعمل المصدر، وهو: ﴿فَزَعٍ ﴾في: ﴿يَوْمَئِذٍ ﴾على تقدير: وهم من أن يفزعوا يومئذ آمنون.

ويجوز أن يكون: ﴿يَوْمَئِذٍ ﴾في موضع الصفة لـ ﴿فَزَعٍ ﴾؛ لأن أسماء الأحداث توصف بأسماء الزمان، كما يُخبَر عنها بها، وفيه ذكر للموصوف، تقديره في هذا الوجه أن يتعلق بمحذوف : كأنه: من فزع يحدث يومئذ.

ويجوز أن يكون ظرفًا لاسم الفاعل الواقع بعده، أي: وهم آمنون يومئذ من فزع.

وينبغي أن يعلم أنه لا يجوز مع التنوين إلا فتح الميم في ﴿يَوْمَئِذٍ ﴾، فإذا لم تُنوّن فزعًا جاز فيه الفتح والكسر[3].

حجة الإضافة:

حجة من أضاف وفتح الميم: أنه أضاف (فزع) إلى المفعول فيه وهو (يوم) بعد أن صيَّره مفعولًا به على السعة, ويومئذ مبني لإضافة غير متمكن، وما أضيف من ظروف الزمان إلى غير متمكن جاز بناؤه؛ لما في الظرف من إبهام؛ لأن المضاف يكتسب كثيرًا من أحكام المضاف إليه كالتعريف، والاستفهام، والجزاء، وغير ذلك..

أما حجة من أضاف وكسر الميم: أنه أجرى اليوم مجرى الأسماء المعربة، فخفضه بإضافة الفزع إليه، ولم يَبْنِ يوم؛ لإضافته إلى إذْ، لجواز انفصاله منها، والبناء إنما يَلزم إذا لزمت العلة.

أثره في المعنى:

من خلال استقراء توجيهات العلماء لقراءة التنوين نجد أنها تحمل عدة وجوه في المعنى:

1- إرادة النوع الواحد المعلوم.

2- إرادة الكثرة والعموم والشيوع.

قال الإمام الفارسي(ت377هـ):

«و المعنى على قراءة التنوين في: ﴿فَزَعٍ ﴾: أن يكون فزعًا واحدًا.

ويجوز أن يعني به: الكثرة، لأنّه مصدر، والمصادر تدلّ على الكثرة، وإن كانت مفردة الألفاظ .

فإن أريد الكثرة، شمل كل فزعٍ يكون في القيامة.

وإن أريد الواحد، فهو الذي أشير إليه بقوله: ﴿ لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ ﴾[الأنبياء: 103]»[4].

(1) انظر: تفسير الطبري: 507/19، البحر المحيط 275/8.

(2) انظر: النشر:340/2، الإتحاف:ص432، المغني في توجيه القراءات: 116/3.

(3) انظر: الحجة، للفارسي: 3/ 1525، حجة القراءات: 540/1، الكشف:169/2، البحر المحيط :275/8.

(4) الحجة، للفارسي: 3/ 1525.

ومعنى الفزع الأكبر: إذا أطبقت النار على أهلها، وقيل: حين يؤمر بالعبد إلى النار، وقيل: عند النفخة الآخرة، الواردة في قوله: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾[النمل: 87] (1).

قال الإمام مكي (ت437هـ): «والفزع يجوز أن يكون واحدًا، ويجوز أن يكون متكررًا كثيرًا في يوم القيامة، والكثرة أولى به لهول ذلك اليوم» (2).

ومما يؤيد ذلك أن ﴿فَزَعٍ ﴾نكرة، والنكرة أعم من المعرفة وأكثر؛ لأنك إذا قلتَ: رأيتُ رجلًا، وقع على كل رجل، وكذا إذا قلت: رأيتُ غلامًا، فإذا قلتَ: رأيتُ غلامك، حصرتَ الرؤية على شخص واحد(3).

أما الإمام أبو عبيدة (ت 224هـ) فقال عن قراءة التنوين: «هي أعم التأويلين فيكون الأمن من جميع فزع ذلك اليوم» (4).

كما ذكر المنتجب الهمذاني (ت 643هـ) أن المراد بالتنوين: النكرة والشياع، وذلك أنه لما أتى الفزع الأكبر دل ذلك عَلى ضروب منه، فَنُوّنَ ليعم جميع الفزع الأكبر، والأوسط، والأدون، لأن النكرة تعم(5).

وقال الزمخشري (ت 538هـ) في معنى قراءة التنوين: « يحتمل معنيين:

من فزع واحد: وهو: خوف العقاب، وأمّا ما يلحق الإنسان من التهيب والرعب لما يرى من الأهوال والعظائم، فلا يخلونّ منه؛ لأنّ البشرية تقتضي ذلك، وفي الأخبار والآثار ما يدل عليه.

ومن فزع شديد: مفرط الشدّة لا يكتنهه الوصف، وهو: خوف النار» (6).

أما على قراءة الإضافة فالمعنى :

أنه فزع معلوم، قاله الإمام الفراء (ت207هـ)، وربطه بسياق الفزع الوارد في سورة الأنبياء فقال:

« ألا ترى أنه قال: ﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ ﴾[الأنبياء: 103] فصيّره معرفة، فإن أضيف فيكون معرفة أعجب إلي»(7).

و وافقه الإمام الطبري (ت310هـ) فقال :

«الإضافة أعجب إلي؛ لأنه فزع معلوم، وإذا كان ذلك كذلك، كان معرفة، على أن ذلك في سياق قوله: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾[النمل: 87]، فإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أنه عني بقوله: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾الفزع الذي قد جرى ذكره قبله، وإذا كان ذلك كذلك، كان لا شك أنه معرفة، وأن الإضافة إذا كان معرفة به أولى من ترك الإضافة; وأخرى أن ذلك إذا أضيف فهو أبين أنه خبر عن أمانِه من كل أهوال ذلك اليوم منه إذا لم يُضف ذلك،

(1) انظر: تفسير الطبري: 541/18، تفسير البغوي: 313/3، تفسير ابن كثير: 334/5.
(2) انظر: الكشف: 170/2.
(3) انظر: حجة القراءات: ص540.
(4) زاد المسير: 197/6.
(5) الكتاب الفريد: 116/5.
(6) الكشاف 388/3، وانظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للنيسابوري: 323/5.
(7) معاني القرآن: 296/2.

وذلك أنه إذا لم يضف، كان الأغلب عليه أنه جعل الأمان من فزع بعض أهواله» [1].

إلا أننا نجد أن الإمام الزمخشري فرّق بين الفزع الوارد في قوله: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾وبين الفزع الوارد في قوله: ﴿ وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾فقال:

فإن قيل: ما الفرق بين الفزعين؟.

فالجواب: «الفزع الأوّل: هو ما لا يخلو منه أحد عند الإحساس بشدّة تقع، وهول يفْجَأ، من رعب وهيبة، وإن كان المحسن يأمن لحاق الضرر به، كما يدخل الرجل على الملك بصدر هيَّاب وقلب وجَّاب، وإن كانت ساعة إعزاز وتكرمة وإحسان وتولية.

وأمّا الثاني: فالخوف من العذاب»[2].

أما الإمام البغوي (ت:510هـ) فقال عن قراءة الإضافة : «قرأ أهل الكوفة (من فزعِ) بالتنوين، يومئذ بفتح الميم، وقرأ الآخرون بالإضافة: لأنه أعم فإنه يقتضي الأمن من جميع فزع ذلك اليوم، وبالتنوين كأنه فزع دون فزع»[3].

قال الإمام أبو السعود (ت: 982هـ): «ومدار الإضافة كونه أعظم الأفزاع، وأكبرها كأن ما عداه ليس بفزع بالنسبة إليه» [4].

فيكون المعنى على قراءة الإضافة: وهم من فزع يوم القيامة كله آمنون[5].

و بعد بسط ما سبق من أقوال العلماء، ففصل الخطاب أن نقول:

إن معنى فزع على قراءة التنوين: إما فزع واحد، وهو الفزع الأكبر، أو هو شامل لكل فزع يتكرر يوم القيامة، وهذا المعنى أولى.

وأما معنى فزع على قراءة الإضافة فيفيد الأمن من فزع يوم القيامة كله، والله أعلم.

والقراءتان متقاربتا المعنى، كما قال الإمام الطبري رحمه الله[6].

والله تعالى أعلم وأحكم.

المطلب السابع: القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾

وهو مِن قوله عز وجل:﴿ فَأَعْرَضُواْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴾[سبأ: 16]

جاءت الآية في سياق الخبر عن قبيلة سبأ الذين أنعم الله عليهم بالخيرات والرزق، فأعرضوا عن شكر الله وكذبوا الرسل، فعاقبهم الله بسلب النعم، فأرسل عليهم سيلًا جارفًا أغرق مزارعهم، وبدلهم بجنتيهم جنتين مثمرتين بالخمط، وفيهما شجر الأثل غير المثمر، وشيء قليل من السدر[7].

قرأ أبو عمرو ويعقوب (أُكُلِ): بالإضافة وضم الكاف.

(1) انظر: تفسيره: 510/19.
(2) الكشاف: 388/3.
(3) تفسير البغوي: 520/3.
(4) تفسير أبي السعود: 305/6.
(5) انظر: حجة القراءات: ص 540.
(6) انظر: تفسير الطبري: 507/19.
(7) تفسير النسفي: 150/3، فتح القدير4، للشوكاني:/366، تفسير السعدي :677/1.

وقرأ ابن كثير ونافع: بالتنوين، وإسكان الكاف.
وقرأ الباقون بالتنوين: وضم الكاف[1].

حجة التنوين:

أنه قطعه عن الإضافة، وذلك على أن (خَمْطٍ) عطف بيان، فبيَّن أن الأُكُل: هو الثمر من هذا الشجر، وهو: الخمط، وعَطْفُ البيان هنا على مذهب الكوفيين القائلين بجواز عطف البيان في النكرة على النكرة، أما البصريون فيشترطون التعريف فيها.

حجة الإضافة:

أنه جعل الأكل أصنافًا كثيرة، والخمط جنسًا من المأكولات، فأضاف(أكل) إلى (خَمْطٍ) ، كما يضيف الأنواع إلى الأجناس، فقوله : ثمر خمط، بمعنى: مِن خمط، والتقدير: أكل من خمط[2].

أثره في المعنى:

قيل في معنى (الخمط):

- ثمر الأراك، ويسمى: البرير.
- الخمط كل شجرة ذات شوك، والأُكُل ما جني منها.
- كل شجرة أخذت طعما من مرارة لا يمكن أكلها معه[3].

وقراءة التنوين تحتمل عدة وجوه:

1- أن يكون (الأُكُل) هو: الثمر من شجر (الخمط)، أي عطف بيان كما سبق.

2- أن يكون التقدير: ذواتي أُكُلٍ أكلٍ خمطٍ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ لأن الخمط شجر، والأكل جناه، وإذا كان كذلك لم يجر على ما قبله، كجري الوصف على الموصوف، فاحتيج إلى حذف المضاف.

3- أن يكون التقدير: وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتي خمط، فجعله بدلًا، فأبدل الثاني من الأول، وأنكره أبو علي الفارسي وقال: لأنه ليس هو هو، ولا بعضه؛ لأن الجنى من الشجر، وليس الشجر من الجنى[4].

4- أن يكون (خَمْطٍ) وصفًا للأكل، وليس اسمًا للشجر، على تأويل: أُكُل بَشِعٌ، أي: كريه؛ لأن بعض العرب يسمي ما كان مكروه الطعم من حموضة أو مرارة خمطًا[5].

ومما يحسَّن ذلك أن الخمط قد جاء بمجيء الصفات للدلالة على المرارة، ومنه قول الهذلي:

عُقارٌ كَمَاءِ النِيْءِ ليسَ بِخِمْطةٍ
ولا خلةٍ يَكوْي الشُّرُوب شهَابَها[6]

وإلى المعنى الأخير مال الشيخ ابن عاشور فقال عن

(1) انظر النشر: 390/2، الإتحاف: ص459.
(2) الحجة لابن خالويه: 293، الكشف: 205/2، الكتاب المختار: 711/2، البحر المحيط: 261/7، طلائع البشر: 152.
(3) تفسير الطبري: 383/20، غرائب القرآن، للنيسابوري: 490/5، فتح القدير:455/4.
(4) انظر: الحجة، للفارسي:3/ 1595
(5) انظر: الحجة، للفارسي:3/ 1595، حجة القراءات: ص587، الكشف: 205/2، الكتاب المختار:711/2، الكتاب الفريد: 289/5، غرائب القرآن: 490/5.
(6) ديوان أبو ذؤيب الهذلي، بشرح أنطونيوس بطرس: ص30، والشاهد: ليس بخمطة، إذ يصف الشاعر نوعًا من الخمر التي تعاقر العقل، بالصفاء، وبأنها ليست بحامضة تؤذي شاربها، نسأل الله العافية والسلامة.

القراءة بالتنوين:

«إذا كان (خَمْطٍ) مرادًا به الشجر المسمى: بالخمط، فلا يجوز أن يكون خمط صفة لـ(أُكُل)؛ لأن الخمط شجر، ولا أن يكون بدلًا من (أُكُل) كذلك، ولا عطف بيان كما قدَّره أبو علي؛ لأن عطف البيان كالبدل المطابق، فتعين أن يكون: (خَمْطٍ) هنا صفة -لا اسمًا لشجر- يقال: شيءٌ خامط، إذا كان مُرًّا»[1].

و على ضوء ما سبق نهتدي إلى أنَّ (خَمْطٍ) في قراءة التنوين:

يدل على وصف الأُكُل : الثمر، بأنه ثمرٌ خامطٌ، أي: مرٌّ، أو حامضٌ.

أو هو اسم للشجر، ولابد من تقدير حذف مضاف كما سبق، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير ذواتي أُكلِ أُكلٍ خمط..

وعلى قراءة الإضافة فالخمط مرادٌ به الشجر، وهو كقولك: أُكُل من شجر، أي: ثمر من خمط [2]. والله أعلم وأحكم.

الخاتمة

الحمد لله حمد طيبًا كثيرًا مباركًا فيه، أحمده حمد الشاكرين، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على هديه، واقتفى نهجه إلى يوم الدين، وبعد:

فقد منَّ الله عليَّ ووفقني إلى إتمام هذا البحث الذي أرجو من الله أن يحقق الغاية المنشودة منه، ولا يسعني في ختامه إلا أن أذكر بعض النتائج التي توصلت إليها من خلاله، ومن أبرزها:

1- إن للتغاير في القراءات القرآنية المتواترة بالتنوين والإضافة أثرًا بالغًا في التفسير، من حيث استجلاء المعاني، وتنوعها، واتساعها، وقد ظهرت في النماذج التي جرى دراستها.

2- إن معنى التغاير في اللغة، يدور على أصلين: هما الاختلاف، والمنفعة، وقد تحققتْ المنفعة في تغاير القراءات القرآنية للعباد، بالتخفيف عليهم في القراءة، وفي الأحكام، وفي المعاني المترتبة عليها.

3- الصلة الوثيقة بين القراءات القرآنية، وعلم النحو واللغة، حيث كانت القراءات منهلًا فياضًا يبنون عليها قواعدهم، ويستمدون منها شواهدهم.

4- إن المضاف والمضاف إليه، ينزلان بالتركيب الإضافي منزلة الاسم الواحد؛ ولذلك سقط التنوين من الأول؛ لأنه لا يكون حشو الكلمة، فالاسم الأول معرب بما يقتضيه العامل، والثاني مجرور به دائمًا.

5- **إن فائدة التنوين**: التفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات؛ لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضَف احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل

(1) التحرير والتنوير: 172/22.

(2) الحجة للفارسي: 1595/3، حجة القراءات: ص 587، الكشف: 205/2.

من الكلام.

6- إن أثر تغاير القراءات القرآنية بالتنوين والإضافة في المعنى عند الفقهاء بدا جليًا في قوله تعالى: ﴿ فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ ﴾.

ومن التوصيات التي أوصي بها:

1- أن يعنى المتخصصون في علم القراءات في بيان أثر تغايرها في المعنى التفسيري، وفي آيات الأحكام.

2- أن يعنى الباحثون ببيان تأثير التغاير القراءات القرآنية في الدراسات النحوية واللغوية.

3- أن تُستكمل دراسة تغاير القراءات القرآنية المتواترة بأنواعها المختلفة، وبيان أثرها في المعنى.

هذا وأسأل الله عز وجل التوفيق والقبول، ونيل المراد المأمول، والحمد لله رب العالمين، وسلام على المرسلين.

فهرس المصادر والمراجع.

أولًا: القرآن العظيم.

ثانيًا: الكتب العلمية:

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ،ويسمى: (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق : أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان – 1419هـ1998م، الطبعة : الأولى.
2. أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1405 هـ.
3. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت: 338هـ)، تحقيق : د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، 1409هـ-1988م، بيروت.
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت: 761 هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
5. البرهان في علوم القرآن، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، 1376هـ - 1957م.
6. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : 1393هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس1984 هـ.
7. تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
8. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت – 1422 هـ - 2001م، الطبعة : الأولى.
9. تفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن،

أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى : 510هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت

10. تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات — بيروت.
11. تفسير السعدي= تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: 1376هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى 1420هـ -2000 م.
12. تفسير الشوكاني = فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى – 1414هـ.
13. تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى : 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الأولى ، 1420 هـ – 2000 م.
14. تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، الطبعة: الأولى – 1419 هـ.
15. التفسير الكبير= مفاتح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي — بيروت الطبعة: الثالثة – 1420 هـ.
16. تفسير النسفى، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تحقيق الشيخ : مروان محمد الشعار، دار النشر : دار النفائس . بيروت 2005م.
17. تفسير آيات الأحكام، محمد علي السايس، المكتبة العصرية للطباعة والنشر تاريخ النشر: 2002/10/01م.
18. التمهيد في علم التجويد، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، تحقيق: الدكتور على حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1405 هـ – 1985 م.
19. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – 2001م، الطبعة: الأولى.
20. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، (المتوفى: 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا — بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ – 1993 م.

21. الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة، بيروت.
22. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى : 671هـ)، تحقيق : هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ/ 2003م.
23. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد بن مصطفى الخضري، دار الفكر، بيروت.
24. حجة القراءات عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، (المتوفى: حوالي 403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
25. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ)، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب2007م، القاهرة.
26. الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت: 377هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سنبل، إبراهيم جابر علي، محمد فؤاد، دار الصحابة للتراث بطنطا، 1430هـ.
27. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
28. ديوان أبي ذؤيب الهذلي، بشرح وتحقيق: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت.
29. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
30. زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة الثالثة ، 1404 هـ.
31. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.
32. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: 573هـ)،تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م..
33. طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، محمد الصادق قمحاوي، عالم الكتب، بيروت، 1424هـ.
34. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق : الشيخ زكريا عميران، دار النشر : دار

الكتب العلمية – بيروت / لبنان – 1416 هـ – 1996 م، الطبعة : الأولى.

35. فتح الوصيد في شرح القصيد، علم الدين أبي الحسن بن محمد السخاوي (ت: 643)، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، 1426هـ، الطبعة: الثانية.

36. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: 643 هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1427 هـ – 2006 م.

37. الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، أبو بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحقيق: عبد العزيز الجهني، مكتبة الرشد،1428هـ، الطبعة: الأولى.

38. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت – 1407 هـ ، الطبعة: الثالثة.

39. الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، 1418هـ، الطبعة الخامسة.

40. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي(ت:656هـ)، تحقيق: عبد الرواق بن علي موسى، مكتبة الرشد، 1426هـ، الطبعة: الأولى.

41. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، تحقيق : غازي مختار طليمات، الناشر : دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ، 1995م.

42. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت711هـ)، دار صادر – بيروت ط1.

43. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ(ت: 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة : الأولى، 1424هـ/2004م.

44. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق : أحمد يوسف نجاتى، محمد على نجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبى، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

45. المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، محمد سالم محيسن، دار الجيل، 1413هـ، 1993م، بيروت.

46. المغني لابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)،مكتبة القاهرة، 1388هـ – 1968م.

47. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت ط2، 1420هـ.

48. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم

الزُّرْقاني (ت: 1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
49. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: 581هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: 1412 - 1992 م.
50. النحو القرآني قواعد وشواهد، للدكتور جميل أحمد ظفر، 1418هـ- 1991م، الطبعة الثانية.
51. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.
52. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد المرصفي المصري الشافعي (المتوفى: 1409هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

1. توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، لغة ،وتفسيرًا، وإعرابًا، عبد العزيز بن علي الحربي، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، 1417هـ.
2. التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، للدكتور أحمد سعد، رسالة دكتوراه من جامعة عين شمس، وطبع على نفقة الجامعة 1418هـ، 1997م.

رابعًا: المواقع الالكترونية:

1. ملتقى أهل التفسير، بحث الاختلاف في القراءات القرآنية وأثره في اتساع المعاني، للدكتور إياد السامرائي، عام 1426هـ، 2005م.
2. الباحث علمي، بحث القراءات القرآنية وأثرها في التفسير للباحثين : د. رياض محمود، و أ. عماد شعبان، 2007م.